لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، بلغت قيمة القروض والهبات العسكرية التي تقدمها الحكومة الأميركية مبلغ ١,٥ مليار دولاروتبلغ المساعدات المدنية: هبات وقروضاً، ٨٨٠ مليون دولار. أما ادارة ريغان فقد قررت عدم اجراء أية تقليصات على حجم المساعدات الخارجية المقررة في هذا العام ١٩٨١، كما أعلنت أن ثلثي المساعدات الاقتصادية وثلثي المساعدات العسكرية سوف تحول من قروض الى منح، ووعدت ادارة ريغان بدراسة امكانية تطبيق ترتيبات تقليص الفوائد على القروض من ١٣٪ إلى ٥٪، هذا وقد بلغت المساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل عام ١٩٨١ مبلغ ١,٤ بليون دولار، كما وافقت الادارة الأميركية على منح مبلغ ٣ مليارات دولار جديدة لمواجهة الاحتياجات الفورية لإعادة التمركز الاسرائيلي في النقب(١٥).

وكان الرئيس الأميركي قد قرر ــ ضمن هذه المساعدات ــ في شهر آذار (مارس) الماضي منح اسرائيل مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتمويل شراء (١٠) طائرات أميركية من طراز إف ١٥ (F.15) الجديدة، وقرر بيع النظم الحديثة في التسليح الأميركي وأجهزة الاتصال والأجهزة الألكترونية التي يمكنها أن «تحيّد» استخدام طائرات «الأواكس» الموجودة لدى العربية السعودية، وهو المطلب الذي عجز مناحيم بيغن عن تحقيقه في ظل ادارة كارتر. وقد أجملت مجلة نيوزويك في معرض ردها على الدعاوى الاسرائيلية ضد كارتر فقالت: ان اسرائيل تحصل على ٤٨٪ من القروض العسكرية الأميركية الخارجية و٦٧٪ من اجمالي المنح العسكرية العاجلة لدول العالم(١٦).

(ب) مذكرات الضمانات الأميركية لاسرائيل

استمراراً للدعم الأميركي المستمر بلا حدود لاسرائيل في مواجهة الدول العربية، قامت الولايات المتحدة من جانبها بتقديم مذكرتي ضمانات لأمن اسرائيل تجاه أي عدوان خارجي ــ وليس تجاه قيامها بأي اعتداء على الدول العربية ــ تعود احداهما الى اتفاقية فك الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية، وقد صدرت في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ ــ ذكرى الثورة الليبية في الفاتح من أيلول (سبتمبر) ــ وكانت هذه المذكرة قد ألحقت بالاتفاقية في حينه.

أما المذكرة الثانية، وهي الأكثر أهمية، فقد ظهرت على شكل مذكرة ــ اتفاقية أعقبت معاهدات كامب ديفيد ووقعها كل من سايروس فانس، وزير الخارجية الأميركية، وموشي دايان وزير خارجية اسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩، وكان من أهم بنودها: الثاني والسادس والسابع؛ ففي البند الثاني، تقرر «أنه في حالة خرق أو تهديد بخرق معاهدة (السلام) فان الولايات المتحدة ستتشاور مع أطرافها لمنع حدوث هذا الخرق وتؤكد مراقبتها لهذه المعاهدة»... وفي هذه الحالة، تتخذ اجراءات معالجة لهذا الوضع، منها اجراءات ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية». أما البند السادس، فيقرر أنه «طبقاً لموافقة الكونغرس، فان الولايات المتحدة ستجعل في حسابها دائماً وتسعى لأن تكون متجاوبة مع متطلبات المساعدة الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل»، أما البند السابع فيقرر «ان الولايات المتحدة لن تمد او تدعم هذه الأسلحة المتفق عليها ــ مع اسرائيل ــ لاستخدامها مباشرة في هجوم مسلح على اسرائيل وسوف تتخذ من الاجراءات ما يمنع مثل هذا